**ملخص الندوة حول رفع الدعم**

فيما ما لا يزال اقتصاد البلاد وأموال المودعين تعيش "الاختناق" القاتل، على برمجة وتوقيت هندسات الحاكم بالمال "الموثوق" من الخارج والمُحصّن بحمايته، وبرعاية أركان السلطة المُستمرّ فسادهم منذ التسعينات في الداخل. وفي ظل الغموض المُثير للشكوك وعدم الثقة بالمعلن عنه من معلومات حسابية ومحاسبية ضئيلة حول الإحتياطي الإلزامي والذهب المجهول المصير، وغيره من الإمكانيات والسيولة المتوفرّة لدى مصرف لبنان، ومع إشتداد حدّة الأزمة المالية وإنحسار القدرة الشرائيّة لغالبية الشعب اللبناني وخاصة لذوي الدخل المحدود لا سيما ممّن يعانون من ضيق العيش والعجز عن تأمين خبزهم اليومي والعلاج من أمراضهم المُزمنة، عقد ملتقى حوار وعطاء بلا حدو للمشاركة في ندوة افتراضبة بموضوع :

"**لقمة عيش الفقير وحبة دوائه تحت التهديد برفع الدعم وحصار الحاكم"**

جري خلالها تقييم سياسة الدعم بما لها وعليها وإمكانية تطويرها، بناءً للتجارب الماضية وخصوصية الظروف الراهنة. وكذلك جرى بحث إمكانية الاستمرار بها وتأمين البدائل لتقليص مخاطر الانفجار الاجتماعي وإعفاء البلاد من ثورة عارمة وفوضى يمكن أن لا تبقي ولا تذر.

وقد ادار الندوة الإعلامي روني ألفا وشارك فيهاكل من منسق الملتقى د. طلال حمود بكلمة ترحيبية، ولوزير السابق فادي عبود وو رئيس الاتحاد العمالي العام د. بشارة الأسمر، واخبير الاقتصادي د. باتريك مارديني و الخبير المالي والإداري غسان بيضون. وقد جاءت خلاصة المشاركات كما يلي:

​

**كلمة منسق ملتقى حوار وعطاء بلا حدود الترحيبية**

حمود: مُنسّق ملتقى حوار وعطاء بلا حدود إفتتح كلمته بالترحيب بالمحاضرين وبالمشاركين في هذا اللقاء المهم. وقال فيما لا يزال اقتصاد البلاد ومصير أموال المودعين يعيشان "الاختناق" القاتل، على برمجة وتوقيت هندسات الحاكم بالمال "الموثوق" من الخارج والداخل السياسي والمُحصّن بحماية دولية وبشبكة فساد داخلية عابرة للطوائف ولكل اشكال الحدود ، وبرعاية ومشاركة أركان السلطة المُستمرّ فسادهم منذ التسعينات والذين تعاونوا منذ ذلك التاريخ معه واستعملوا وطبّقوا سياسات إقتصادية ريعية فاشلة قائمة على الإستدانة وفتح اسواقنا لكل انواع السلع وعلى تدمير الإقتصاد الوطني عبر الفوائد العالية على سندات الخزينة بالليرة التي وصلت الى مُعدّلات خيالية لم يشهدها اي بلد في العالم . ولاحقاً عبر لجوئهم الى الإستدانة بالدولار وإصدار سندات اليوروبوند والتي تفنّن الحاكم بأمره ووزراء المال المُتعاقبون في طريقة تسويقها وعرضها بشكلٍ أضرّ كثيراً بصورة لبنان. وفي ظل الغموض المُثير للشكوك وعدم الثقة بالمُعلن عنه من معلومات حسابيّة ومُحاسبيّة ضئيلة حول الإحتياطي الإلزامي وحول

الذهب المجهول المصير والكمّية ومكان التخزين، وغيره من الإمكانيّات والسيولة المتوفرّة لدى مصرف لبنان تأتي هذه الندوة التي كانت اكثر من ضرورية في هذه الظروف خاصة مع إشتداد حدّة الأزمة المالية وإنحسار القدرة الشرائيّة لغالبية الشعب اللبناني وإنخفاض القيمة الشرائية للّيرة اللبنانية بنسبة ٨٠ ٪ على الأقلّ وبعد ان طال ذلك خاصة ذوي الدخل المحدود لا سيما ممّن يعانون من ضيق العيش والعجز عن تأمين خبزهم اليومي والعلاج من أمراضهم المُزمنة او المازوت لتدفئة منازلهم، حيث يُقَدر ان نسبة من هم تحت خط الفقر حالياً هي ٥٥٪ وهي آخذة في الإزدياد كل يوم. خاصة ايضاً مع وصول نسبة التضخّم الى حوالي ١٣٦٪. وذلك قبل ان تبدأ عمليات رفع الدعم عن السلع الأساسية والذي يتوقّع الكثير من الخبراء انه سيؤدّي الى تعاظم نسبة التضخّم بشكلٍ سريع والى إنخفاض اكبر في القيمة الشرائية لليرة اللبنانية والى إرتفاع جنوني في اسعار الدولار مقابل الليرة الى معدّلات لا يستطيع احد التكهّن بمستواها الخيالي. مما قد يؤدّي الى عملية سحق للطبقات الفقيرة والضعيفة ويهدد مستقبل الأمن الإجتماعي اللبناني بشكلٍ خطير، قد لا تكون الأحداث الأمنية وزيادات معدلات الإنتحار والهجرة والجريمة واعمال النهب والشغب بعيدة عنه.

ولذلك كان لا بد لنا من تنظيم هذه الحلقة الحوارية لفهم وتحليل الواقع وللتداول في الحلول المُقترحة او المُمكنة مع هذه المجموعة من الخبراء والمعنيين الموجودين في خط الدفاع الأول للتصدّي لهذه المشكلة. خاصة واننا نقرأ ونسمع عدة إشاعات او اخبار تطال إجتماعات مُتكرّرة حول هذا الموضوع واننا سمعنا عن عدّة سيناريوهات مُمكنة منها تصنيف الأدوية ورفع الدعم عن الأدوية الغير اساسية التي تُباع في الصيدليات دون وصفة طبيية، وعن إستمرار الدعم على ادوية الأمراض المزمنة وتشجيع إستعمال ادوية الجنريك او تلك المُصنّعة في لبنان. إضافة الى ابقاء الدعم على الطحين ورفعه عن جزء اساسي من المحروقات بنسبة كبيرة او كاملة وهذا ما قد يشكّل لوحده دمار شامل لبعض الطبقات الفقيرة والعمال بحيث ان سعر صفيحة البنزين من المتوقع ان يقفز الى ما بين ال ٦٠ و ٧٠ الف ليرة ناهيك عن ارتفاع اسعار صفيحة المازوت الى حوالي ٤١ الف ليرة لبنانية وهذا ما قد يكون كارثة بالنسبة للمواطنين الذين يحتاجون للمازوت في كل المناطق الباردة وما سيكون له من تأثيرات كبيرة في رفع اسعار كل السلع نتيجة ارتفاع اسعار الكلفة.

أيضا" كثُر الكلام عن إمكانية إستعمال البطاقة التموينية او عن دفع مبالغ مالية مباشرة للعوائل الفقيرة. لكن كل تلك الأمور بحاجة الى دراسة دقيقة لواقع العائلات اللبنانية ومن هي حقيقةً العائلات الأكثر فقراً ( ٥٥٪ من الشعب ام اكثر؟). فنحن أمام تساؤلات كثيرة في هذا الخصوص ومن هي الجهة التي ستقوم بهذه الإحصاءات والتقصَي حول اعداد هذه العائلات : الجيش اللبناني ، وزارة الشؤون الإجتماعية، الضمان الإجتماعي ، البلديات والمخاتير، البنك الدولي ؟ ام اية جهة؟ وما هو المبلغ الذي سيُدفع للفرد او للعائلة؟ وهل سيكون ذلك بعيد عن المُحاصصة والمحسوبيات وتأثير قوى الأمر الواقع وإستنسابيتهم في كل منطقة؟ ومن سيموَل ذلك : مصرف لبنان ام قرض البنك الدولي ام اي مصدر تمويل؟ وكم من الوقت ستأخذ هذه الخطة لأننا نتكلّم عن بطاقة إلكترونية لكل عائلة ويجب وضع الآليات والأمور اللوجيستية لإستعمال هذه البطاقات.

فما هي المعايير ؟ وما الذي سيسير به مجلس الوزراء؟!

وهل يحمل الوضع كل هذا الإنتظار في غياب المسؤولين، المسؤولين القادرين على اخذ هكذا قرارت ونحن نراهم جميعاً في حالة ضياع وشتات وكباش قضائي وسياسي فضائحي ومآساوي قد يقضي على كل شيء.

واكمل حمود اذا" الجميع متفقون ان لبنان يمرّ حالياً ومنذ سنة او اكثر في مرحلة سياسية- إقتصادية- مالية- نقدية- إجتماعية ومعيشية لم تشهد لها البلاد مثيلاً منذ نهاية الحرب الأهلية المشؤومة في بداية التسعينات. وهذا نتاج فشل طبقة سياسية اوغلت في الفساد والهدر وسوء الإدارة والتخطيط، واثبتّت عدم اهليّتها لإدارة شؤون هذا الوطن ولأمور مواطنيه واصبحت اليوم بكافة مُكوّناتها تتقاذف "كرة النار" اي الإجرءات الآيلة الى تخفيف كلفة الدعم وترشيدة، و التي هي موضع جلستنا اليوم. بحيث اننا نشهد انّ الجميع يتهرّب من اخذ المُبادرة سَواءً في المجلس النيابي او في مصرف لبنان او في مجلس الوزراء "المستقيل" والكل اصبح يتهرّب من اخذ هكذا قرارات خوفاً من التداعيات الإجتماعية والمعيشية الكارثية التي ستتأتّى عنه خاصّة على الطبقات الفقيرة والمسحوقة التي ارتفع عددها بشكلٍ دراماتيكي خلال السنة الأخيرة. وقد ذهب البعض من الخبراء الى رسم صورة سوداوية قاتمة للآتي الاعظم بحيث يشيرون الى انّ لبنان قد يشهد اوضاع مُشابهة للأجواء التي عاشها ايام المجاعة في العام ١٩١٥.

والمُحزن المُبكي في كل ذلك ان اهل السلطة يفكّرون بطريقة وقحة وحاقدة على هذا الشعب، اذ انً مِحور إهتمامهم اليوم هو كيف نرفع الدعم او نُلغيه "بطريقة تدريجية او ذكية" دون ان نتسبّب بردّات فعل عنيفة اي كيف سنقود الناس الى جهنم بهدوء دون ان يُقاوموا كثيراً؟.

وانهى حمود كلمته بالقول اننا في الملتقى كنا قد عقدنا سلسلة لقاءات تشاورية حول كل الملفات المذكورة والتي تهم المواطن اللبناني وخلصنا مع مجموعة من الخبراء الى إقتراح عدة حلول لا مجال لتفصيلها في هذه العجالة وهي تتضمّن طبعاً ضرورة الإسراع الى تشكيل حكومة مُستقلّة نظيفة" من اهل خبرة موثوقين تكون موضوع ثقة للداخل وللخارج وللمؤسسات وللمنظّمات الدولية وعلى ان تبدأ فوراً في ورشة إصلاحات جذرية وبإتخاذ قرارات إجرائية مناسبة للتصدّي لكل انواع المشاكل التي يعاني منها الشعب اللبناني على كل المستويات خاصة المالية والنقدية والمصرفية والإقتصادية منها وتأخذ طريق الإصلاح ومكافحة الفساد واستعادة الأموال المنهوبة والمُهرّبة والمحوّلة كهدف اساسي لها. إضافة الى ضرورة إجراء التدقيق الجنائي في مصرف لبنان وتحديد الأرقام الدقيقة وحجم الثقب الأسود واماكن الفساد واين ذهبت او فقدت الاموال وميزانيات المصارف الدقيقة. لأننا من دون تحديد الأرقام لانقدر على اي حلّ ولن نستطيع القيام بإية إصلاحات ولا الإتيان بأية مساعدة خارجية فهذا شرط اساسي لنحصل على اية مساعدات من المؤسسات الدولية. كذلك يجب إجراء توزيع عادل لكلفة الخسارة بحيث تتحمّل الدولة اولاً الحجم الأهم منها، ثم مصرف لبنان بسبب سوء ادارته وسياساته المالية والنقدية الخاطئة على مدى سنوات، ثم المصارف التي جنت ارباح طائلة من جراء الضرائب العالية التي حصدتها طيلة تلك السنوات وهي كانت تعرف ان الدولة غير قادرة على إعادة الدين ووظّفت ٧٠ ٪ من الودائع في هذه الديون. اخيراً يجب ان لا ننسى شركات التدقيق والمراقبة التي ساهمت بتغطية كل هذه العمليات بحيث يحب مقاضاتها ومحاكمتها. ويحب ان يكون المودعون آخر من تطالهم الخسائر سوى الكبار منهم ممن وظفوا اموالهم بهذه العمليات وجنوا ارباحاً طائلة على مدى سنوات.

كما يجب إقرار قانون ال haircut بشكل عادل بحيث يطال اصلا" الودائع الكبيرة وليس صغار المودعين.

يلي ذلك انه منذ بداية الأزمة العمل على إقرار قانون "الكابيتال كونترول" بما يضمن حصول الصناعيين والمزارعين على اموالهم وعلى إمكانية تحويل البعض منها لكي يقوموا بعملية الإنتاج ولكي لا تبقى الأمور مُسيّبة بهذا الشكل وخاضعة للتعسّف والإستنسابية.

ويجب ان يتضمّن الحل آليات وسُبل إسترجاع الأموال المنهوبة والمُهرّبة الى الخارج والأخرى التي حُوّلت اثناء فترة إغلاق المصارف او التي حضي بها بعض السياسيين والمحضيين و إيقاف كل اشكال التهريب والتهرّب الضريبي وتفعيل دور الجمارك، ومنع كل أشكال الوكالات الحصرية والإحتكار وهذا ما قد يُخفف الأسعار بشكل كبير. كذلك تفعيل الدور الرقابي لوزارة الإقتصاد لجهة منع حالة التفلّت والتلاعب بالأسعار وإستغلال حالة الفلتان الحاصلة لتحقيق المزيد من الأرباح على حساب الفقراء.

ــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ

**مقدمة مدير الندوة الإعلامي روني ألفا**

بعد الترحيب بالحضور وتقديره لدعوته للمشاركة بالرغم من كونه إعلامياً وليس خبيراً في المال والاقتصاد واعتبر أنه معني كأي مواطن لبناني بهذه الندوة حول رفع الدعم، لا سيما وأن موضوعها يهدد استقرار كل بيت وعائلةعلى المستويين المعيشي والاقتصادي . عبّر ألفا عن خوفه الحقيقي مما يحكى عن لبنان ويصدر عن منظمات دولية حتى في بيانات مشتركة عن أثر إلغاء دعم الأسعار على الطبقة الضعيفة والفقيرة والذي سوف يكون هائلاً. وقد استخدمت هذه العبارة بالتحديد ثم عادوا إلى وتابعوا انه بالرغم من هذا الأثر الهائل ليس في لبنان إجراءات حتى اليوم معمول بها للتخفيف من وطأة رفع الدعم الذي سيحصل وبالتالي بات ضرورياً معرفة انه اذا قفز لبنان نحو المجهول فان هذه القفزة سوف تحرقه ان لم يكن لديه نظام شامل للضمانات الاجتماعية وسوف نكون امام كارثة اجتماعية واقتصادية سوف تصيب في المرحلة الأولى الأشخاص الأفقر حالاً وسوف تتمدد لتضرب الطبقة الوسطى وسوف نضحي بمستقبلنا ومستقبل أولادنا وعلى مدى سنوات مقبلة والبنك الدولي مخيف بتصريحاته حيث يقول انه خلال عام الواحد والعشرين سوف يكون نصف سكان لبنان تحت خط الفقر والكلام اذي سمعته من حاكم مصرف لبنان. ولكي اقدّم للحوار في آخر مرة قرأت له تصريحاً قال فيه أننا كمصرف مركزي غير قادرين أن نتحمل الاستمرار بدعم السلع الرئيسية القمح والادوية والوقود لأكتر من شهرين. نحنا نتحدث عن ما بين الكانونين الأول والثاني ما يعني أننا قادمون خلال الشهرين المقبلين على أزمة. وهنا أطرح السؤال هل سوف يقدم المصرف المركزي على خطوة وقف الدعم وبأية طريقة سوف يتم ذلك؟ .

كلنا نعرف اننا في أزمة اقتصادية خانقة لن اخوض في تفاصيلها الموردون والصناعيون والتجار بدأوا يعانون أكثر وأكثر من تأخير فتح الاعتمادات للسلع المدعومة لدى المصرف المركزي وبالتالي برزت مسألة استخدام الاحتياطي من النقد الأجنبي المتوفر لدى مصرف لبنان. وانا حقيقة لا أعرف ما هي قيمة الاحتياطي الإلزامي وهل هناك تأكيدات بأنه لم يتم المس بعد بهذا الاحتياطي، وما هي النتائج المترتبة على اقتصاد البلد واستدامة الحد الأدنى من استقرارنا الاجتماعي في حال تم المس بالدعم من خلال الرفع او الترشيد. استذكر تصاريح للدكتور بشارة العالية النبرة في هذا المجال ووضوح الأمور بالنسبة له: " رفع الدعم سوف يؤدي إلى كارثة اجتماعية وسوف يكون لها انعكاسات كبيرة على الطبقتين الوسطى والفقيرة.  
وهنا سأل د بشارة الأسمر عن طبيعة هذه الانعكاسات التي يتحدثون عنها وهل بالإمكان وضع جدول افتراضي بالاسعار الجديدة التي يمكن أن تصدم بعد رفع الدعم، ومنها اسعار البنادول وغيره من أدوية الأمراض المزمنة وبالتالي كيف يمكن لنا أن نتأقلم مع هذا الوضع الجديد، وهل نحن أمام ثورة جديدة ستنفجر في الشارع وهل سنعالج هذه الجروح بالصمت والسكوت والاستكانة؟؟

أي طبيعة من طبائع الفوضى تنتظرنا في حال تم رفع الدعم وما هي البدائل التسي سوف تقدمها الدولة او لديها النية في تقديمها في حال تم رفع الدعم؟

تحدثنا كتيراً وحكينا كتير عن البطاقة التمويلية والتموينية وما هي العوائق اللوجستية التي يمكن أن تحول دون اعتماد هذه البطاقة ا وهل هي مسيسة وخاضعة للزبائنية السياسية وبالتالي دائماً اللموضوع الاقتصادي معطوف على الأزمة السياسية متى تشكيل الحكومة ما هي العوائق التي تحول دون تشكيلها، وشروط الاستقرار الاقتصادي يجب أن نباشر بها وانتم تعرفون الشارع له محاذير وحسابات دقيقة ونحن محكومون اما ان نبقى متوجعين وقابعين في بيوتنا ام ننزل الى الشارع ولا نعرف الثورة كيف تبدأ ومتى تنتهي.

نسمع على ألسنة خبراء الاقتثصاد والمال بشيء اسمه ترشيد الدعم ولكن ما نراه في هذا الوقت من تهريب للسلع إلى الخارج بدلاً من أن تستفيد منها العائلات البائسة والفقيرة ليستفيد منها المهربون والتجار.

هل اذا كافحنا التهريب نستطيع أن نحل جزءاً من المشكالة وهل أن مكافحة التهريب آلية تقنية أم أنها آلية سياسية قرأت للدكتور مارديني قبل الدخول إلى لجلسة أن المصرف المركزي ليست لديه القدرة يستخدم الاحتياطي ومعلومات غير مؤكدة كما يقول ان البنك امركزي سوف يخفض هذا الاحتياطي الالزامي في حال وفي هذه الحالة فهو سوف يستخدم جزء من أموال المودعين على الدعم ليتمكن من الاسترار به.وأسأل هنا ما هي نتائج خفض الاحتياطي الالزامي وأكثر هل تجيز الحالات الطارئة كالتي نعيشها اليوم ان نستخدم هذا الاحتياطي البالغ 15% ليصبح أقل وهل أن هذا الخفيض في حال حصوله يطيل عمر الأزمة ونتوصل الى حلها أم أننا نقصر الوقت بانتظار الحلول؟

المجتمع الدولي يدعو الفرقاء السياسيين للجلوس معاً ليتمكن من مساعدتنا. من هنا اقول ان المسألة معطوفة على الوضع السياسي وكذلك سمعت عن دعوة إلى تسييل الذهب لدينا منه 290 طن حسب مجلس الذهب العالمي. وهل اذا سيلنا قسم من الذهب يمكن معالجة هذه المسألة ، ووهل يكفي ان ندلل على الذهب لنجد من بشتريه، وهل لدينا حصار من الاساس يمنعنا نبيع الذهب باعتبارره سلعة غير مفيدة، وهل لدينا بدائل أخرى للحل؟

سمعنا من يقول ارفعوا نسبة الضريبة على القيمة المضافة ، وكذلك تحدثوا عن الوتسآب التي انطلقت منها شرارة أحداث السنة الماضية.

أحب أن أطرح كل هذه الأمور على المشاركين وأستمع إلى مداخلاتهم القيّمة.

**مداخلة د بشارة الأسمر**

بعد توجيه التحية للمشاركين ركز الأسمر على تداعيات رفع الدعم ولماذا يقف الاتحاد العمالي العام ضده، لأنه بالفعل لن يكون هناك رفع دعم وهذا الكلام غير صحيح. أولاً إذا أخذنا الطحين، نجد أنه كانت هناك محاولة لتقسيم الطحين إلى أنواع: الطحين الابيض "لا يرفع" الدعم عنه. الطحين الباقي وهو الاكسترا يمكن أن يرفع الدعم عنه ويؤدي إلى كارثة لأنه خبز الفقير اليومي. وعلى كل حال الدعم بمجال القمح عم يكون بحدود 120 ماليون دولار بالسنة يعني بحدود عشرة مليون دولار بالشهر.

هذه الأمور طرحت مع الوزير وهي ما " بتحرز" دعنا نتركها للآخر. وبالفعل كان هناك تفهم للموضوع على ان يترك للآخر. وبالنسبة للدوا فاتورته كبيرة وتبلغ مليار و 200 مليون دولار. وكان الطرح تقسيم الدواء أيضاً إلى OTC و نوعية تانية يقع تحتها المضادات الحيوية ومضادات الالتهابات وأدوية المعدة إلخ .......

الـ OTC يساوي حوالي 25 بالمية من الصيدلية وسوف يتضاعف اربع أو خمس مرات. والنوعية التانية يمكن رفع الدعم عنها من 1500 ليرة الى 3900 ليرة للامراض غير الحادة وليست مزمنة هذه أيضاً على 3900 تتضاعف فاتورتها 3 مرات بزيادة ويترك المزمن من دون أي تعديل او رفع للاسعار.

وتساءل الأسمر عمن يغطي المزمنة؟ وأجاب سوف يظل يغطيه مصرف لبنان. وإذا أخذنا الأدوية التانية التي رفعت من سوف يغطيها هي أيضاً، الضمان والتعاونية او غيرها من الصناديق الضامنة ؟

هذا يعني أن الضمان وكل الصنايق التي تليه والجيش يفترض أن تغطي هذه الفروقات. لهذا السبب والواقع على الأرض فلا الضمان قادر على تغطيتها ولا التعاونية ولا ألوية الجيش قادرة على تغطية الأدوية الطبية ونحن سوف نكون أمام كارثة: اذا اتولوا تغطيتها سوف نكون أمام انهيار واذا لم تتم التغطية فالمواطن سوف يتحمل فرق الدواء والمستشفيات. وبالتالي لان لا قدرة للمواطن على تحمل هذه الزيادات وسوف ننتقل إلى واقع آخر هو إذا المواطن المضمون غيرقادر أن يتحمل، والمواطن المضمون بالمؤسسات الرسمية للدولة يوازي حوالي 60 بالمية من الشعب اللبناني الـ 40 % الباقية ليس لديها أي تغطية صحية فكيف سوف يتحمل؟

لذلك رفعنا الصوت للبحث عن حلول أخرى. وهذه الحلول هي تخفيض فاتورة استيراد الدواء من الخارج بنسبة 20 %، لأن ذلك يخفض الفاتورة 250 مليون دولار، بينما عملية الترشيد هذه كلها يمكن أن تصل إلى هذا المبلغ نفسه.

وفي كل الأحوال اذا انتقلت للمحروقات، فالمازوت سوف يبقى مدعوماً من مصرف لبنان، واذا رفعنا البنزين من الت 40 إلى 60 من سوف يغطي الأربعين بالمية الباقية، مصرف لبنان؟

اذن لدينا المازوت مغطى بالكامل والفيول أويل لم نتحدث عنه غير أنه يمكن ان يلغى جزء بسيط من دعمه عن طريق زيادة التقنين من كهرباء لبنان، كي نوفر ويؤدي ذلك إلى تحميل المواطن زيادة على فاتورة المولدات. إذن المصرف أيضاً سوف يتكفل.

والأجزاء من الصيدلية التي سوف يتم ترشيدها فمصرف لبنان هو ايضاً سوف يتكفل، والطحين سوف يتكفل به مصرف لبنان. وهذا يعني أننا أمام ترشيد بسيط للدعم مختلف تماماً عما يحكى عنه انه لا مسّ بالاحتياطي الإلزامي.

هذا الترشيد كان سوف يؤدي إلى انهيار المنظومة الصحية كاملة في لبنان اذا لم تتوفر التغطية والمنظومة الصحية سوف ينهار، وسوف تعود إلى المجاعة، التي تحدث عنها الدكتور طلال التي حصلت خلال الحرب العالمية الأولى التي أدت إلى هجرة كل سكان لبنان. ونحن نشهد حالياً هجرة وسوف نشهد موتاً أمام المستشفيات وعدم قدرة على الطبابة وعدم قدرة على شراء المواد الأساسية والجزء الباقي سوف يتحول فقيراً معدماً في لبنان.

لذلك لا بد من البحث عن حلول لا أعرفها، وإنما أهم هذه الحلول هو تأليف حكومة من أكفاء نظيفي الكف لديهم مصداقية في الداخل وفي الخارج لكي نباشر عملية الحل والمعالجة، وكل بحث خارج هذا الإطار سوف يكون مجرد وهم، ونحن حالياً نغرق أكثر وأكثر.

هذا ما أحببت أن أقوله: اقتراح الاتحاد هو تخفيض فاتورة الاستيراد 20 % . وقد تفاهمنا وحكيت مع رئيس الحكومة حسان دياب ومع الوزراء المعنيين بهذه الأمور التي يمكن بالكاد أن تؤدي إلى تأجيل عملية الانحلال شهرين 3 أو أربعة أشهر.

نحن نعبيش أزمة تتفاقم يوم بعد يوم ونحن بحاجة إلى تأليف حكومة ويجب أن نصر على تأليف حكومة اليوم قبل الغد.

**مداخلة الوزير فادي عبود**

افتتح عبود كلمته بالقول: استمعت إلى توصيف المشكلة وفي الواقع هناك اليوم 99 % ، إذا لم يكن أكثر من الندوات والحوارات على الشاشات يقتصر على توصيف للمشكلة ولم أسمع بأي حل. ولم يعد ينقصنا اليوم توصيف للمشكلة لانها باتت واضحة لدى كل اللبنانيين. ويا ليتنا نبحث عن حلول. وقد استمعت إلى طروحات تخفيض العشرين بالمئة من الأدوية وإنما لم نعرف كيف، ونحن اقترحنا أن يتم تخفيض المخزون لتكون لثلاثة أو أربعة أشهر، وعلى أساس الكمية التي نستوردها فهذا يترجم حوالي 250 – 300 مليون دولار. ولو أننا نستورد الأدوية وفق الحاجة إليها فقط وليس لتخزينها، علينا أن نقنع المواطن أن لا يخزن، ولكي يتوقف عن التخزين علينا ان نقنعه بوجود خطة متكاملة . وبكلمة سريعة إن الحل هو باللجوء إلى الجينيريك الذي لطالما نادينا به. لبنان البلد الوحيد المسموح فيه أخذ الـBranded والعلامات التجارية المدعومة من الدولة اللبنانية .

ومن يريدأن يصفها ويأخدها يمكنه ذلك ولكن من جيبه الخاص. وفي أغنى دول العالم الدولة تدعم الجينيريك فقط. وهذا يستوجب تعاون الاطباء والصيادلة كي نتمكن من الانتقال إلى الجينيريك وهذا مع الوقت يسمح بتوفير الفاتورة بأكثر من خمسين بالمئة ونحن قادرون على ذلك.

صحيح، إننا بحاجة لحكومة جديدة، ولكن الوزير الجديد سوف يحتاج إلى ستة أشهر لكي يفهم وزارته وماذا يحصل لأن لبنان ا تأكله لإدارة. نحن بحاجة إلى ثورة بالمعنى الإداري أي إلى تغيير شامل وكامل في كل الإجراءات الإدارية المتبعة في لبنان. وهذا لا يمكن أن يحصل إلا إذا انتقلنا إلى الشفافية المطلقة والبيانات المفتوحة . وأستغرب أن جماعة الثورة يتحدثون عن الشفافية على طريقة قانون الحق بالوصول إلى المعلومات.

الشفافية المطلوبة هي المطلقة وتعني نشر كل ما له علاقة بالمال العام مباشرة أو بشكل غير مباشر.

هذه هي بداية الحل. معها وبموازاتها علينا تغيير كل الإجرات الإدارية المعتمدة في لبنان وهي المهندسة خصيصاً من الكتبة والفريسيين لمنفعتهم الشخصية. ولنتجاوز الحديث عن أمثلة. الأساس هو الشفافية المطلقة وتغيير الإجراءات الإدارية، والإصلاحات يجب أن تبدأ من هنا. وبعد أن استعرض عبود عدة أمثلة أضاف: حياتنا مرتكزة اليوم على التصدير والبلدان التي حولنا مثل مصر وتركيا انهارت عملتها ولكن في مكان آخر تضاعفت صادراتها. وهي على تزايد، وموضوع الصادرات في لبنان لا أم ولا أب لها وليس هناك من يتحدث عنها.

الصادرات اللبنانية ما زالت تخصع لضرائب وما يحصل اليوم في مرفأ بيروت فضيحة بعد الانفجار الذي حصل، وهو أن معظم شركات الملاحة تحصل على مصاريفها المحلية بالدولار الأميركي ومعظم الوزراء لا خبرة لديهم بالتصدير ولا بالمعاملات ولا بالضمان. والصادرات اليوم متروكة ويجب أن نخرج من الاقتصاد الريعي وندخل إلى اقتصاد الإنتاج. دعونا من الصناعيين الكبار يستطيعون تدبير أمورهم وعلينا التفكير بالمنتجين الصغار، ولو أن لدينا اللوجستيات والوسائل اللازمة للتصدير لضاعفنا صادراتنا عشر مرات. تصوروا ان إرسال قنينة الزيت بالليبان بوست إلى لاغوس تكلف عشرين ألف ليرة وتحتاج إلى شهر لكي تصل، وإذا أرت استعمال البريد السريع فتكلّف ثلاثين دولار نقدي وما فوق.

وأضاف عبود أن ليبان بوست أبلغته أنها لا تستطيع إيصال موادها إلى الطائرات إلا من خلال شركة واحدة وهناك احتكار. واحتكار لا يقبض إلا بالدولار والشركة الوطنية لا تقبل ان تقبض اجورها الا بالدولار. ونحن نعزل أنفسنا عن العالم والاسعار مرتفعة في مجال الاستيراد، والأشياء التي كنا نشتريها متل عبوة الحبر للتصوير كانت بـ 62 دولار صارت بـ 144 دولار. هذا ما عدا عذاب الجمارك إذا وصلت بالـ DHL واذا دفعوا عنك الرسوم والتخليص يرتفع سعر عبوة الحبر التي أوصيت عليها. كيف يمكن للدولةأن تخلق رسماً يكلف دفعه أضعاف قيمته؟ ويعطون تراخيص لسرقة الشركات.

اعتبر عبود أنه أعطى خريطة كاملة للاصلاح الشامل وتحتاج لسنوات وعلينا ان نتأقلم على حل المشكلة خلال شهرين. وأضاف أقول لك أريد أن أخرج بإصلاحات واجراءات ادارية لحل المشكلة وكيف منحلها و تقول لي أريد "مركيروكروم"، وإذا بقينا كذلك لن يكون هناك حلّ. وذكر عبود بقانون الشفافية المطلقة الذي يحمله منذ سنتين دون جدوى.، وما زال حتى اليوم لم يجد أي نائب يوقعه، فيما وبعض التكتلات تأخذ الموضوع جدياً. ودعا الثوار للاقتناع بأنه بدون قانون الشفافية المطلقة والبيانات المفتوحة لن نستطيع إجراء أي إصلاح في مجتمع الحرامية هذا "لا تواخذني"؟

**مداخلة د. باتريك مارديني:**

بعد الترحيب شكر مارديني د. طلال على دعوته والحضور على وقتهم. وأضاف سوف أجاول الإضاءة

على أمور لا يتم التطرق إليها كفاية. ولكن عندما نتناول مشاكل الدعم او موضوع الدعم بشكل عام، فإن ما سبق من كلام هو صحيح ودقيق ولكنسوف أضيف إليه دون أن أعيده. وأضاف:

أولاً هو قيمة العملة اللبنانية، فالدولار يساوي اليوم 8000 ليرة تقريبا بعد أن كان يساوي 1500ليرة. إن قيمة هذه العملة هي برايي الشخصي مرتبطة جداً بكمية احتياطي الدولار المتوفرة لدينا، بمعنى أننا اليوم في بلد نموه كارثة ومتوقف وسلبي 19 بالمئة السنة الماضية وناقص 6 – 7 بالمئة هذه السنة وسوف يكون يكون سلبياً بالتأكيد السنة القادمة. ومن الخطأ القول نها عملتي ويدعمها الاقتصاد وليس لديك ثقة بالمصارف اللبنانية وليس هناك من يثق بالليرة والكل يعود دائماً ليحولها إلى دولار، ولا يمكن القول لدي ثقة بعملتي.

الكتلة النقدية بالليرة تتزايد وبالتالي الشيء الوحيد الذي يساعد على بقاء الليرة اللبنانية اليوم على 8000 ليرة مقابل ادولار هو وجود "الاحتياطي" وأقصد بالاحتياطي اثنين: احتياطي الدولار والذهب. هذين هما من يبقيان الليرة عند هذا المستوى ويمنعان من قفزها إلى مستويات أعلى. وبالتالي فإن الاستغناء عن هذا الاحتياط من خلال ضخه في السوق، بمعنى اذا تم تخفيض احتياط مصرف لبنان بالدولار وأعطيه للناس فإن ذلك يشكل دعماً للدولار في السوق ويساعد على تهدئة سعر الليرة ولكن هذا فقط على المدى المنظور، ولكن عند نفاذ هذا الاحتياطي لن أعود قادراً على الاساتمرار بالضخ سوف نشهد قفزة كبيرة لسعر ضرف الدولار. وكلما ضخينا أكثر من الاحتياط فإن قفزة الدولار سوف تكون أكبر وهذا أمر أساسي ومهم جداً.

وهناك من يعتقد ان الاحتياطي المتوفر محفوظ "للأيام الصعبة" . وأننا نخطيء إذا استعملناه ذات يوم للدعم. وبراي مارديني فإن الحقيقة هي غير ذلك، لأن الأيام الصعبة هي هذه الأيام، ويجب استعماله لتهدئة قيمة عملتنا، التي أفقرت الشعب اللبناني فدعونا نفكر بها. وأضاف "طبعا الازمة الاقتصادية والبطالة ساهمت أكثر ولكن اكتر ما افقر الشعب اللبناني هو ان من كان يتقاضى معاشه بالليرة اللبنانية ولما "يكسروا" على الدولار اليوم لم يعد معاشه قادراً على تغطية حاجاته المعيشية .وهذا يعني أن غلاء الاسعار وارتفاع سعر صرف الدولار هما أساس الازمة الاقتصادية الاجتماعية اليوم، لان الليرة انخفضت قيمتها والمعاش لم يعد يكفي الشهر.

وجود الاحتياط مهم ولكن اذا استنزفناهأو استعملناه دون وعي ودراية وتخطيط الله ينجينا وهو الأعلم إلى أين يمكن أن نصل. ومن الأمثلة عن الدول التي استنزفت احتياطيالتها هناك فنزويلا وزيمبابواي وتصوروا كم كانت قفزة الدولار عالية عندماانتهى الاحتياطي. إنه سوف يكون مرعباً مقارنة باليوم.

**بعد ذلك انتقل مارديني إلى نقطة ثانية** وسأل اذا اليوم تم ضخ دولار بالسوق صحيح فإن الليرة "تجمد" على المدى المنظور ولكن هذا يؤدي أن تكون قفزة الليرة بالمستقبل أعلى. وكلما انخفض الاحتياطي أكثر كلما كانت القفزة غداً اكبر. لذلك نقول أن هذه اللعبة حطرة جداًولا يجب أن نفكر بالاحتياط على اساس ان لدينا خزنة وهيا بنا نصرف ما فيها دون وعي وتقدير للنتائج. وانما هي اداة لتثبيت سعر الصرف لفترة نتخذ بعدها تدابير أخرى.

وبالنسبة للطريقة المعتمدة اليوم أضاف مارديني "بدلا من دعم كل الأدوية ادعم جزءاً منها وبدلاً من دعم كل الطحين أدعم جزءاً منه واخفض بالتالي كمية السلع المدعومة هذه هي طريقة الحكومة". طيعا هذه ليست الحل وهي تبطيء الاستنزاف ولكنها لا تعالج الأزمة، لأنك ما زالت تدعم وتخسر، أي أنك يعني ما زلت مكانك وتخسر.

وعن الطريقة الثانية للدعم شرح مارديني اعتماد بطاقة التموين التي طرحها المصرف المركزي، وأشار إلى مشكلتين فيها: كيفية تشتغيل بطاقة التموين، وتشمل بطاقة للمواد الغذائية وبطاقة للخبز ويحق للمستفيد كمية معينة من البنزين، 3 تنكات بنزين بالشهر على سبيل المثال، وعشر ربطات خبز بالشهر. فهذه البطاقة تستعملها ولكن لا تشتري بها . والمشكلة هي في أن المستفيد يمكن أن يمكن ان يحتاج لبنزين اكتر من الخبز واذا لم يكن لديه سيارة، وهذه حال 80 بالمية من الفقراء بلبنان، فهذا يعني أن هذه المنفعة لن تصل للفقير وربما للطبقة المتوسطة. وبالتالي فإن اول مشكلة في البطاقة التموينية هي اننا نعطي الناس مواداً يمكن أنهم لا يحتاجون إليها أو يريدونها، مقابل نقص في مواد هم بحاجة لها أكثر.

فإذا كان المستفيد بحاجة لمنتجات محلية بدل شراء القمح المستورد مثلاً، فإن الطاقة التموينية تحرم المستفيد من هذا الخيار.

وعن المشكلة الثانية في بطاقة التموين تساءل مارديني على اي اساس تريد أن توزعها. ويفترض أن يتم توزيعها على الفقراء، ولكن يمكن أن توزع على المحسوبين على الأحزاب، حيث يوزعها كل حزب على جماعته وبالتالي بدل ان تصل للفقير فتصل للمدعومين ممن لديهم ظهر حزبي. وتساءل عما إذا كان لدى الدول التي تستخدم البطاقات التموينية معايير يمكن أن نستلهم منها، وأجاب أن الدول التي تستخدم البطاقة ليست دولاً متقدمة وانما دول متاخرة اكتر من لبنان، والدول المتفدمة تستخدم طرقاً أخرى مختلفة سوف اتحدث عنها. أما الطريقة التالتة فهي العمل على القطعة كيف، من خلال رفع الدعم عن الدواء وبطلب من وزارة الصحة التي تدفع الفرق عن المريض فتأخذ من جهة وتعطي من جهة أخرى بالمقابل.

المشكلة في هذه الطريقة: ان الدوا الذي ثمنه 100 دولار = 150 الف باللبناني يشتريه أي كان بـ 150 ألف ويبيعه بقبرص بـ 100 دولار تساوي 800 الف . فليكن ثمن الدواء 800 الففي لبنان وترد وزارة الصحة او الضمان او التعاونية الفرق. وهكذا يكون الدعم وصل للميض المقصود، ومن ليس مريضاً سوف يشتريه بـ 800 الف ولا يعود التهريب يفيد. وهكذا نكون انتقلنا من دعم السلعة إلى دعم المريض وما يطبق على الدواء ينطبق على اشياء اخرى ونمشي بكل سلعة حسب طبيعتها:

مثلاً بالبنزين: أحرر سعره ويصبحةسعر التنكة بـ 55 ألف وبعطي كل الشعب اللبناني كل واحد حسب رقم سيارته وأوراق سيارته اللبنانية "بون بنزين" او عدد معين من البونات ولا يكون ذلك استنسابياً، وانما لكل الشعب اللبناني ويذهب أكتر للمحتاج وعنده سيارة لبنانية أعطيه اربع تنكات واذا استعمل تلاثة وبقي معه بون لم يستعمله لا بأس إن يستفيد منه كما يشاء. وهكذا نكون قد خففنا الكثير من الهدر وعملنا على القطعة، بمعنى أن تؤخذ كل سلعة على حدة. وبهذه الطريقة يساهم رفع الدعم في وقف التهريب وتقريباً في حل المشكلة.

الطريقة الرابعة للدعم طرحها وزير الاقتصاد بالأمس حول مشروع اشتغل عليه مع البنك الدولي وهو مشروع جيد ولكن لا اعرف لماذا التهويل الذي استخدمه الوزير بالقول أنه بحاجة لـ 6 شهور ويجب أن نتفق قبل ذلك مع صندوق النقد الدولي ووضع شروط عديدة. وانتهى مارديني حول البطاقات التمويلية بالإشارة إلى أنه في الدول المتقدمة يعطون بطاقات فيها "كاش" دون تحديد ما يمكن شراؤه بواسطتها، بحيث يتم أول كل شهر تحويل مبلغ معين على البطاقة على سبيل المثال50 أو 100 دولار كاش، تساوي 800 ألف ليرة تستطيع بها شراء ما تريد، ويمكن بدل أن تشتري بنزين مستورد أن تشتري سلعاً أخرى منتجة محلياً. وهذا يسمونه التحويلات المالية ...... ولا تعود الزبائنية تفيد من خلال تحويلات مالية غير مشروطة، بحيث يملأ كل لبناني طلباً ويحصل على بطاقة ينزل له عليها شهرياً مبلغ معين، دون أن يساله أحدعما إذا كان غنياً أو فقيراً. وإذا احتسبنا تكلفة طريقة تحويل 50 دولار لكل مواطن أو ل كل شهر تكون تكلفتها أقل مما تكلف اليوم .

وختم مارديني بالقول أن كل هذه الحلول هي ترقيع والسبب الحقيقي للفقر هو ارتفاع الدولار، والحل لا يكون الا بإعادة تخفيض سعر صرف الدولار، الذي بانخفاضه تنخفض الأسعار، وتعود الأمور الى طبيعتها. وأكد أن هناك إجراءات يمكن اعتمادها لتخفيض الدولار، ويجب ان تتخذ، وابرزها مجلس النقد الذي لم يأخذ حقه في الحديث عنه بالإعلام ، وهو نظام يقتضي أن تكون العملة مغطاة 100 % بالدولار أو اليورو أو الذهب. وهكذا عندما تكون الليرة مغطاة لا تعود تهبط وانما تقوى. ويتبين من التجارب أن كل البلدان التي اعتمدت هذا المجلس استفادت ونجحت، واذا تم تطبيقه في لبنان ينخفض الدولار من 8000 الى 5000 ليرة، أقل او اكتر، وبانخفاض الـ 40 % هذا تنخفض الأسعار بنفس النسبة وتخفض الأعباء على المواطنين. واطلاق تخفيض سعر الدولار يؤدي إلى إطلاق العجلة الاقتصادية. من هنا أعود لأنضم إلى معالي الوزير الذي تحدث عن الإصلاحات الهيكلية التي تسمح بإعادة تحفيز الاقتصاد. وإذا عاد الناس إلى أشغالهم ووظائفهم لا نعود بحاجة للدعم.

**مداخلة الخبير بيضون:**

انطلق بيضون من شكر د. بشارة الاسمر والزميل باتريك على ما وفراه من معلومات وأفكار أعفته من تكرار الجهد، من حيث التمهيد لعرض تصوره للمعالجة. وذكّر أولاً أن هذه الأزمة وانهيار سعر الليرة ودور الدعم في ذلك، وخاصة دعم المحروقات، لا سيما وأنها ليست اول مرة تحصل في لبنان، إذ حصلت اعتباراً من العام 1982. وهناك كتاب قيّم للنائب الأول لحاكم مصرف لبنان الدكتور غسان العياش يشرح فيه بالتفصيل قضية انهيار الليرة خلال تلك الحقبة .

وذكّر بيضون بأن القرار الجيد هو الذي يؤخذ في الوقت المناسب وبناءً على ارتقاب مسبق ومعلومات صحيحة، موثوقة، تتوفر بالتفصيل اللازم وتكون أكيدة. وإنما بكل أسف اعتبر أن التوقيت اليوم ليس مناسباً لاتخاذ قرار لا بمعالجة اقتصادية تحتاج لحكومة أصيلة وإلى حد أدنى من الاستقرار حتى يتم تحديد حجم المشكلة، ولا أخذنا الوقت الكافي للتحضير للتدابير المؤقتة التي يمكن أن نحتاج إليها في هذه المرحلة الدقيقة والاستثنائية.

ورأي بيضون أن اتخاذ قرار برفع الدعم اليوم أمر خطير جداً جداً ا مع أنه ضد فكرة الدعم أساساً والكل يؤيد ذلك، لا سيما وأن للبنان تجارب عديدة في هذا المجال، وقد فشلت دائماً في ضبطها وضمان عدم وصول الدعم إلى غير مستحقيه وبالنتيجة كانت تكلفتها عالية ولم تحقق الغاية منها وهناك دائماً الفشل في ضبط التهريب وفي أن تذهب في غير الوجهة الصحيحة.

وتابع بيضون منبهاً معتبراً أن حاكم مصرف لبنان لا يجوز الوثوق بأي رقم يصدر عنه ولا بأي معلومة يمكن أن يقدمها أو يعطيها وما يدعوه للشك أكثر به هو توقيته نهاية السنة لوقف الدعم بالدولار بالسعر الرسمي أو استخدام الاحتياطي، وكيف يتفق ان يبقى الحاكم على ذات التوقيت بالرغم من كل ما استجد خلال الفترة الماضية لاستيراد المعدات الطبية ومستلزمات المستشفيات وقطع الغيار وما يلزم كهرباء لبنان لتسديد مستحقات عليها للبواخر ومقدمي الخدمات وقطع الغيار بالدولاروإلى ما هنالك، يحيث استجد عليه الكثير من أوجه استعمال السيولة المتوفرة لديه، والتي بات من المتعارف على تسميتها احتياطي مصرف لبنان من العملات الأجنبية بالرغم من الفارق الكبير بينهما، فكيف لهذا الاحتياطي الذي لم يكن ليكفي إلاحتى آخر السنة، أن يكفيه لشهر إضافي بالرغم من كل هذه المستجدات التي يفترض أن تكون عرضت هذا الاحتياطي إلى مزيد من الاستنزاف؟ . وتابع مؤكداً أننا اليوم غير قادرين على اتخاذ قرار جيد ومفيد يحقق الغاية منه ما لم تكن لدينا المعلومات والأرقام والإحصاءات التفصيلية اللازمة والمناسبةلبناء هكذا قرار. وتابع مشككاً أكثر بموضوع الذهب غير المعروف اذا كان موجوداً فعلاً وأين، وما اذا كانت عليه قيود، والذي كان يمكن أن يستخدم من بين الوسائل التي يمكن ان تساهم بالحل. أين هو موجود وكيف استطاع أن يكفيه هذا الاحتياطي؟

وعن موقفقه من رفع الدعم والحل، أضاف بيضون أننا بحاجة اليوم لفترة تتراوح بين ثلاثة او اربعة أشهر نفكر خلالها بهدوء ويستمر الوضع على ما كان عليه، وإنما مع رفع الدعم جزئياً وبقدر بسيط ، يمكن أن يبدأ بالمحروقات لكهرباء لبنان وبسعر البنزين، على أن يشرح كيف يمكن التعويض للمواطن.

كرر بيضون أن الحل بحاجة لفترة تتراوح بين 3 او 4 شهور حتى تمر ذروة الأزمة التي نعيشها بسبب حصار خانق هو اليوم في أشده. وقد ساهم بتوقيت تفجيره الحاكم والمصارف في وقت المطلوب فيه زيادة الاحتقان بالبلد. ورفع الدعم في هذه الظروف يمكن أن يؤدي إلى تفجير البلد بالرغم من اعتقادي بان الدعم هو سياسة فاشلة وإنما توقيت رفعه ليس اليوم. وأضاف أن الدعم يجب أن يكون بالليرة وليس بالدولار هذا اذا لم تكن قد تغيرت او تحسنت بعض الشيء اوضاع البلد بنتيجة التطورات التي يمكن أن تحصل إقليمياً وبتغيير الحكم في اميركا طالما اننا خاضعون لضغوطهم وحصارهم. واليوم سمعنا سعادة السفيرة تتدخل.

تساءل بيضون ماذا وبأية طريقة يمكن تحويل الدعم من دولار إلى ليرة؟ وأجاب: "كما يقال أن هناك سلة غذائية او استهلاكية تحتسب على أساسها نسب غلاء المعيشة، فلتكن هناك سلة للسلع التي تحتاج فئة من المواطنين الى دعمها او التعويض لها عن فرق تكلفتها، وسوف تتأثر في حال رفع الدعم مهما كانت درجته. ورأى بيضون أن المواطن المحدود الدخل بماذا وكيف يمكن أن يتأثر إنفاقه في حال رفع الدعم اليوم عن هذه السلع. كم يبلغ مصروفه من البنزين وغيرها من المحروقات ومن الخبز ومن البيض واللحمة والأجبان والألبان. هذه السلع أضعها في سلة وأدرس كم سوف يكون فرق التكلفة بنتيجة رفع الدعم كلياً أو جزئياً. وفي الواقع بات يتوفر الدينا اليوم الكثير من الإحصاءات المهمة حول العائلات الفقيرة وذوي الدخل المحدود والقدرة الشرائية التي تقل عن المبلغ اللازم لتأمين الحد الأدنى من متطلبات العيش واغذاء والدواء ولدينا ما لا يحتاج إلى إحصاءات وهو رواتب العاملين بالحد الأدنى وغيرها من الرواتب المتدنية والمعروفة إن كان من خلال الضمان الاجتماعي للعمال والمستخدمين، أو من خلال الرواتب التي تدفعها وزارة المالية للعاملين في القطاع العام من موظفين ومتقاعدين أو مستمرين في الخدمة.

هذه الفئة من المواطنين بإمكان الدولة أن توفر لها الدعم بأكثر من طريقة: أولاً مقابل هذه السلة المشكلة على النحو أعلاه، يمكن أن تعطي على اساسها سلفة غلاء معيشة باليرة اللبنانية توازي هذه الفروقات التي سوف يتحملها نتيجة رفع الدعم، المفترض أن تكون مدروسة بدقة وعناية. وكذلك باستطاعة الدولة أن تتخلى عن ضريبة الرواتب والأجور لذوي الدخل المحدود بمعنى عدم كفاية مداخيلهم على تغطية احتياجاتهم المعيشية مع ارتفاع الأسعار بنتيجة ارتفاع سعر الدولار الذي تسبب أصلاً بالدعم وكذلك بإمكان الدولة أن تتخلى عن رسوم الميكانيك والمعاينة وتوابعها على السيارات القديمة والتي يتجاوز عمرها العشرة او 12 سنة والتي يستخدمها الفقراء. وإذا رفعنا سعر البنزين نستطيع إعطاء السائق العمومي المعروف أنه يعمل فعلاً على سيارة نظامية لتأمين مرفق النقل العام في غياب الدولة وتقصيرها عن تأمين النقل المشترك. ممكن ان تدعمه بعدد من صفائح البنزين أو المازوت للشاحنات نقل التموين والبضائع التجارية والمصانع أو بفروقات سعر هذه الكمية من المحروقات لكي يمكن أن يستمر بتأمين النقل ضمن التسعيرة الحالية.

اذن بهذه المجموعة من الوسائل يعتقدبيضون أنه يمكن تسهيل الدعم بالليرة والتخفيف من عبئه على الدولار. وتساءل عن الجهة أو المرجع الذي قرر أصلاً السير بسياسة الدعم المستمر منذ نشوء الأزمة وبعد ارتفاع سعر صرف الدولار ؟ هل يعرف أحدكم عن أي جهة صدر القرار ؟ قرار من الحاكم استمراراً لسياسة تثبيت سعر الصرف وبغاية تهدئة السوق وتخفيض الانعكاسات الاجتماعية والاقتصادية؟ وما هذه الصحوة الضمير ليبادر الحاكم منفرداً ويتخذ هكذا خطوة وتساءل بيضون عمن سوف يتحمل تكلفة هذا الدعم، الدولة أم مصرف لبنان وعلى أي أساس؟.

وأضاف بيضون صيغة أخرى يمكن أن نساهم بدعم الفقراء من المودعين أصحاب الأرصدة الضئيلة التي لا تتجاوز حداً معيناً، بحيث يمكن، إذا تم تحفيض الاحتياطي الإلزامي، تحرير جزء من هذا الاحتياطي لدى مصرف لبنان ورده إلى صغار المودعين تدريجياً وبالتقسيط إليهم، كأن نعيد لمن حسابه تحت الخمسين أو مئة ألف دولار وأحرر له خمسة آلاف دولار، على سبيل المثال، بمعدل خمسمئة دولار أقل أو أكثر، على عشرة أشهر أو سنة، هكذا أكون فقد أمنت له إمكانية دخل وقدرة شرائية أفضل . وأعتقد أن سلوك المستهلك سوف يتأثر ويتغير بالتأكيد إيجاباً عندما يحصل المواطن على سلفة على حساب غلاء المعيشة لتغطية ارتفاع الأسعار ويصبح لديه حافز أكبر حتى يقلل من استهلاكه غير الضروري أو توجيهه نحو سلع أو منتجات محلية لتحقيق وفر يستخدمه حيثما يختار ويجده أفضل. فنكون بذلك قد ضبطنا الاستهلاك.

وأضاف بيضون، ببعد ذلك سوف يكون علينا التحضير لرفع تعرفة كهرباء لبنان التي تشكل أكبر عبء على موجودات مصرف لبنان بالدولار، نظراً لارتفاع كلفة وثقل فاتورة الفيول الخاصة بها، على أن يكون هذا الرفع تدريجياً وبحيث يبنى على تصنيف المشتركين بحسب أنشطتهم ومستويات استهلاكهم من الكهرباء، فنميز بين المؤسسات الدولية والمصرفية والإعلامية والتجارية ومكاتب المهن الحرة والفنادق والمؤسسات والإدارات العامة والبلديات وإلى ما هناك من أنواع أنشطة. فليكن هناك تنويع للتعرفة بحسب قدرة المشترك المستفيد وعلى سبيل المثال المؤسسات الدولية المقيمة والعاملة في لبنان لا مبرر لاستفادتها من كهرباء مدعومة ولعدم دفع تعرفة تغطي تكلفة إنتاجها الفعلية. ويحتاج ذلك إلى تصور تضعه إدارة مؤسسة كهرباء لبنان وهذا دعوت اليه منذ سنوات، وكذلك إلى حث مقدمي الخدمات على التسريع بالجباية وإيجاد صيغة لتحصيل المبالغ التي سوف تتوجب بنتيجة رفع التعرفة ولكن لا حياة لمن تنادي . بذلك، إضافة إلى أمور أخرى تتعلق بخفض اعتمادها على الشركات والعقود بالدولار التي لا مجال لذكرها اليوم، فتخفف كهرباء لبنان عن مصرف لبنان ما يتعلق بحصتها من الدعم .

إذن أنا ادعو أولاً إلى تحويل الدعم من الدولار إلى الليروة وتقديم مجموعة إعفاءات من ضريبة الدخل أو الضريبة على الرواتب والأجور لتغطية "السلة الاستهلاكية"، بعد تأجيل رفع الدعم إلى ثلاثة أو أربعة أشهر، وهناك احتمال أن يحق لنا أن نستفيد من تسهيلات بحوالي 800 مليون دولار بنتيجة اتفاقية اشتراك لبنان بصندوق النقد الدولي، وفقاً لما سمعته من أحد الخبراء الكبار ولم أتأكد منه من وزارة المالية. وربما تساهم هذه التسهيلات بالساعدة على تمرير فترة الثلاث – أربعة أشهر لعلّ ارتطامنا بالأرض يكون أهدأ .

وعبّر بيضون عن اعتقاده بأنه بعد هذه الفترة سوف يكون الوضع أهدأ في لبنان ويمكن أن نكون قادرين على التصرف في ظروف وبشكل افضل. وقدّر ما ورد في مداخلة د. بشارة الاسمر من أفكار وتحليل وإحصاءات وتصنيفات لأنواع التأثير وانعكاسات رفع الدعم على مختلف أنواع السلع والأدوية. وهذا كله يفترض أن يكون موضع درس وتقييم لنكون حاضرين وجاهزين لوضع خطة لرفع الدعم .

وبالنسبة إلى التفكير بخطة اقتصادية جديدة اليوم اعتبر بيضون أن التوقيت غير مناسب بوجود حكزمة تصريف أعمال لا تمارس صلاحياتها ولا تقدم شيئاً. هذا الوقت ليس مناسباً للإصلاح الاقتصادي.

اختتم روني الفا المداخلات بالشكر على مجموعة الأفكار العملية وأقترح أن يجري استخلاص لائحة بالتدابير من واقع ومضمون اقتراحات المشلاركين من معالي الوزير إلى د. بشارة الأسمر والدكتور باتريك مارديني والاستاذ بيضون، الجديرة بتشكيل مجموعة ضغط وتؤدي إلى نوع من حلول مرحلية تساعد على تجاوز المرحلة الصعبة عل خير.

**أسئلة الحاضرين:**

د عبد الخالق: تساءل مصدر الدولار اللزم يجب الرجوع الى الخريطة الدولية وتشكيل الحكومة والفساد وحذر من انهيار شامل اذا استبدلنا رفع الدعم بخمسين أو 75 دولار لكل فرد من العائلات الفقيرة ونحن لدينا حوالي مليون و 700 الف نسمة يعني حوالي ثلث لبنان

وعن السبيل غلى تطبيق مقترحات الخبيرية مارديني وبيضون

جواب بيضون اعتبر انه خلال الفترة التمهيدية يفترض أن نحصل على ارقام ومعطيات ولإحصاءات لقياس

التكلفة وخلال هذه الأشهر نحضر أنفسنا لرفع الدعم بنسبة معينة ونقدّر انعاكاساته على "السلة" الاستهلاطية لذوي الدخل المحدود وتتخذ التدابير اللازمة للعفاء من رسوم الميكانيك وكيفيةتوزيع تعويض عن ارتفاع سعر البنزين وما يمكن أن يفيد الإعفاء من الرواتب والأجور الفئات المعنية وتحديد سلفة غلاء المعيشة وما يمكن ان ينتج عن تدابير كهرباء لبنان من وفر وتخفيض الفيول المستورد لصالحها ويمكن أيضاً خفض التغذية بموازاة خفض كمية الفيول المستورد كما يمكن التفاوض مع دولة العراق لبلورة طريقة أفضل لتقديم المساعدة بنوعية أفضل من المحروقات الصالح للاستخدام في معامل الكهرباء. هذا فضلاً عن تحضير آلية تطبيق هذه السلة من التدابير المقترحة. ومن بعدها الذهاب باتجاه الاصلاح الاقتصادي اذا كان البلد استقر واما المزيد من التدابير كأن نحرر جزءاص من الاحتياطي بحوالي مليار او مليار ونصف لاصحاب الودائع المتواضعة لتصرف على سعر 8000 بحيثيكون لديهم قدرة شرائية أفضل لمواجهة ارتفاع الاسعار بنتيجة رفع الدعم .

شكلاراً استاذ غسان نفس السؤال من مدام جمال د متارديني الحلول التطبيقية ؟

بموضوع تحديد العائلا الفقيرة هناك ست ملايين ساكنين بلبنان بينهم 4 ملايين لبناني وبتنزيل عدد من هم دون 18 سنة واطلب من الشعب اللبناني ان يتقدم للتسجيل ااححصول على بطلقة تمويلية ebit card لللتحويلات الملية واكيد هناك كثيرون لن يتقدموا للتسجيل ولنفترض أن 80 % من الشعب اللبناني تسجل بيقة 3،2 مليون اذا كل واحد حصل على 50 دولار بالشهر على 12 شهر فان الدعم سوف يكلف ما يوازي مليار و 900 مليون دولار بالليرة مقابل 4،5 او خمسة مليار دولار فأكون بذلك قد قسمته على أكثر من إثنين وعم اعطي الشب اللبناني خمسين دولار كل شهر يعني 400 الف اذا كان وحده و800 الف اذاهو وزوجته واذا ولد فوق ال 18 صاروا مليون و 200 الف برايي هذا المبلغ سوف بيعوض عن فرق غلا لمعيشة اذا رفعنا الدعم وهناك امكانية سحب الخمسين دولار من البنك فيكون حصل على خمسين دولار حقيقية فاكون بذلك حررت البنوك من جزئيا وفي نفس الوقت ساعدت هذه الفئة وعوضت لهم عن الفارق واتصور ان هذه الحلول عملية .

لفت العميد جاسر الظر الى التهريب الاوال التي تحصل تحت غطاء استيراد المواد المدعومة وتبييض الأموال من خلال الفاتورة وتزويرها . حتى بالعلف الحيوانات يجري استغلالها ويجب العمل على معالجتها.

وسام شاهين راى ان الاتحاد العمالي يغيب كثيرا عن دوره ومن ثم يعود ليطل وتساءل ما اذا كان يمثل العمال ام السياسة. واعتبر ان قتراحات بيضون ومارديني تصلح كنقطة انطلاق على ان يجري دمجها ويخرج منها الملتقى بتوصيات خاصة ما يتعلق باللوحة البنانية وعن المواجهة وغياب الانتماء الوطني وكذلك الاتحاد الوطني وهناك بالرغم من وجود 55 يبالمية تحت خط الفقر هناك انفاق كان ليس هناك ازمة. وتساءل عن دوره كمواطن ماذا يفعا لبناء دولته مثل دفع الضريبة وعدم التهرب من دفع الكهرباء ورسوم السير وغيرها ولاعتداء على الملك العام الفساد بات ثقافة وسيجب محاربته وهذا لا يحصل طوعاً تمت دولرة اقتصادمنا حتةى أصبح مثل انبوب اوكسيجين يتفتح ونقفل ساعة يشاؤون هذا ليس حصار هذا اعتداء على لبنان ويجب الذهاب الى خطة استراتيجية دفاعية تبدأ من الاكتفاء الذاتي ضمن ما يمكن من زراعة قمح وانشاء شبكة تعاون اقتصادية بين الناس في اطار عدالة

اسعار السوق اليوم مرعبة والتاجر اللبناني استغلالي واكد على استراتيجية الاكتفاء الذات ان كان بالصناعات خاصة وان ادينا مهندسين وكفاءات قادرة تطلع على الفضا

نحن بحاجة الى انتماء وقرار وطني للاسف غير موجود والسياسة مضيعتو واقترح ان يركز ملتقى الحوار على الانتماء الوطني وهذه مسؤولية على الملتقى متابعة الموضوع نظراً لأهمية الانتماء اللبناني والا عبثاً

ـــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ

د. حمود اقترح ان تكون استعادة الاموال المنهوبة والاموال المحولة جزءاً من المعالجة. وذكر بالندواتالتنظمها الملتقى لحماية حقوق المودعين واسترجاع الأموال المنهوبة والاموال المحولة وخارطىة طريق وضعها د فضل ضاهر وتقول تن هناك امكانية لاسترجاع حوالي 13 مليار بطريقة سريعة اذا ضغطنا على القضاء، ومن هذه الأموال ما تم تحويله خلال القفال الذي استمر لخمسة عشر يوماً وسوف نضع هذه الخطة بين اييدي جميع اللبنانيين عبر مؤتر صحفي قريب يضيء عليها لتفعيل دور القضاء بلبنان

واشار الى العمل على تشكيل لوبي من اصحاب الحقوق بهذه الودائع.

ــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ

الأسهل بين هذه القضايا هو معرفة مصير أموال المودعين وذلك من من خلال إخضاع مصرف لبنان والمصارف للتدقيق الجنائي. ومنذ فترة كانت لي مداخلة اقترحت خلالها استصدار قانون يضيف إلى مهام مفوضي مراقبة حسابات المصارف ومصرف لبنان موجبات تحقق خاصة تراعي مقتضيات التدقيق الجنائي في تنفيذ مهام التدقيق المفوضين بها، بحيث تضع تقريراً خاصاً، اعتباراً من حسابات 2020 ورجوعاً، حول التصرفات والعمليات والتحويلات التي قامت بها هذه المصارف ومصرف لبنان خلال السنوات الماضية اعتباراً من ٢٠١٧، واعتبار هذه السنوات فترة شبهة تقتضي استقصاءً جنائياً يتعمق في تدقيق خلفيات هذه العمليات والتحويلات وبيان مدى انسجامها مع الحركة المصرفية العادية والطبيعية أو شذوذها عنها، لا سيما من حيث تأثير هذه العمليات والتحويلات على سيولة المصارف وما يمكن أن تؤدي إليه من مخالفة تعاميم مصرف لبنان ومعايير بازل الخاصة بالسيولة، التي يقع على لجنة الرقابة على المصارف مراقبتها والتحقق من الالتزام بها لضمان توفر السيولة اللازمة والحفاظ على استمرارية المصارف في تلبية طلبات مودعيها بشكل خاص وسلامة النظام المصرفي ككل، الذي يشكل أهم موجبات ومسؤوليات الحاكم المنصوص عنها في قانون النقد والتسليف.